

البيان الختامي
الدورة الاعتيادية السابعة
لمجلس وزراء المالية العرب
المنامة – مملكة البحرين 6 أبريل (نيسان) 2016

1. عقد مجلس وزراء المالية العرب اجتماعه الدوري السابع يوم الأربعاء الموافق 6 أبريل (نيسان) 2016 في مدينة المنامة بمملكة البحرين، برئاسة معالي بدر الدين محمود عباس - وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية السودان، الرئيس الحالي للمجلس.
2. شارك في الاجتماع وزراء مالية الدول العربية إلى جانب عدد من رؤساء وكبار المسؤولين من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. أعرب المجتمعون بداية، عن شكرهم الجزيل لمملكة البحرين ملكاً وحكومة وشعباً على استضافة الاجتماع. كما عبّروا عن شكرهم لمعالي الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية في المملكة العربية السعودية، على ما بذله من جهود خلال ترأسه للدورة الماضية للمجلس.
3. ناقش المجلس في بداية الاجتماع تقرير الأمانة الفنية للمجلس الذي قدمه معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، الذي لخص فيه التطورات في أعمال وأنشطة الأمانة خلال العام. أعرب السادة الوزراء عن شكرهم للصندوق على الجهود المبذولة لمتابعة أنشطة المجلس والإعداد للاجتماع.
4. ناقش المجلس موضوع تطوير سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية، على ضوء ورقة العمل المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي. أكد المجلس على الأهمية البالغة لجهود التنويع الاقتصادي للدول العربية بغض النظر عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية والمالية لها، لتعزيز فرص الاستقرار الاقتصادي من جهة، ودعم فرص التنمية الشاملة ومواجهة البطالة من جهة أخرى. وكان النقاش مناسبة لاستعراض جهود الإصلاحات التي تقوم بها الدول العربية المعنية والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، حيث جرى التأكيد على ضرورة مواصلة اتخاذ الإصلاحات بالتدرج المناسب الذي ينسجم مع الاحتياجات والأوضاع للدول المعنية، والعمل على دعم فرص نمو القطاع الخاص وتعزيز مساهماته في التنمية.
5. ناقش المجلس قضايا احتياجات تعزيز مرونة أسواق العمل لمواجهة البطالة في الدول العربية، على ضوء الورقة المقدمة من مجموعة البنك الدولي. أكد المجلس على الأهمية

الكبيرة لمتابعة الإصلاحات الهيكلية لتطوير أسواق العمل والاهتمام بالتدريب والتأهيل، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما دعا في هذه المناسبة المؤسسات المالية الدولية، للمزيد من الجهود والدعم لبرامج وسياسات دعم التشغيل وعمالة الشباب في الدول العربية.

6. مثلت مناقشة ورقتي صندوق النقد والبنك الدوليين، مناسبة كذلك لاستعراض التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وأنشطة هاتين المؤسستين في الدول العربية. وعبر المجلس عن شكره للمؤسستين على الجهود المبذولة، مؤكداً على متابعة وتطوير برامجهما في المنطقة العربية. وجرى في هذا السياق مناقشة التحديات الإقليمية والدولية والتطورات في أسواق النفط العالمية. وأعاد السادة الوزراء تأكيدهم على الأهمية الكبيرة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في دعم جهود تحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية في المنطقة العربية.

7. اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الأول لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية المنعقد 13-14 يناير 2016 في أبوظبي، حيث جرى التأكيد على ضوء ما تضمنه الاجتماع من مناقشات ومداومات حول عدد من القضايا والموضوعات ذات الأولوية لصانعي السياسات المالية في الدول العربية مثل الإصلاح الضريبي، على أهمية الاجتماع الدوري للوكلاء في تعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية حول المواضيع والقضايا المطروحة، بما يساعد كذلك في الإعداد والتحضير لاجتماع المجلس من جهة أخرى.

8. اطلع المجلس على نتائج أعمال المنتدى الأول للمالية العامة والنمو في الدول العربية الذي عقد يومي 22 و23 فبراير 2016 في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. مثل ذلك مناسبة للسادة الوزراء لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها المنتدى، على صعيد استراتيجيات وتحديات تقوية الإيرادات العامة، وسياسات الإصلاح الضريبي والعدالة الضريبية، إلى جانب قضايا تعزيز كفاءة الانفاق العام وإصلاحات الدعم في الدول العربية. كذلك اشتملت المناقشات متطلبات تحسين ادارة الاستثمارات العامة والتعامل مع المخاطر المالية المرتبطة بها. أكد المجلس في هذا السياق، على أهمية الاستمرار في المنتدى كملتقى سنوي عالي المستوى لمناقشة المواضيع ذات الأولوية للدول العربية، داعين في هذا الإطار كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي للتحضير لمنتدى العام القادم.

9. اطلع المجلس على تقارير المتابعة للمحاور الرئيسية لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، وفقاً للأوراق التي جرى مناقشتها. أعرب المجلس عن شكره للجهود التي قامت بها المؤسسات المالية العربية

المعنية بالسعي لمتابعة تنفيذ ما ورد في الأوراق من توصيات. كما اطلع المجلس في هذا السياق، على ما تم من مداولات في مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بشأن مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.

10. استمع المجلس لعرض موجز من معالي الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية في المملكة العربية السعودية، عن آخر التطورات في نشاط مجموعة العشرين وأولوياتها خلال عام 2016، حيث أبدى الوزراء عن شكرهم لمعالي الوزير على العرض القيم، كما أعربوا عن ترحيبهم بالجهود والإجراءات المتخذة من قبل المجموعة على صعيد تشجيع فرص النمو الشامل، أملين النجاح لهذه الجهود، لما لذلك من أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

11. ناقش المجلس العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية على ضوء الأوضاع والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لذلك، حيث أكد المجلس على الحاجة لاهتمام صندوق النقد والبنك الدوليين بالقضايا ذات الأهمية للدول العربية، في مقدمتها دعوة هذه المؤسسات لدعم جهود الدول العربية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، إلى جانب المساعدة في حشد وتعبئة الموارد اللازمة لدعم احتياجات تمويل مشروعات البنية التحتية ومشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى دعوة هذه المؤسسات لتقديم الدعم لمساعدة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم فرص الشمول المالي. كما أكد المجلس على أهمية النظر في توفير سبل المساعدة للدول العربية التي تواجه تطورات داخلية غير مواتية إلى جانب العمل على مساندة جهود الدول العربية منخفضة الدخل عالية المديونية لتخفيف أعباء الديون لديها. كذلك أكد المجلس على أهمية الاستمرار بتعميق التعاون بين المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية، مرحباً بالتعاون بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في مناقشة تداعيات الإجراءات التي تقوم بها البنوك المراسلة العالمية على القطاع المصرفي في الدول العربية. كذلك جدد المجلس دعوته لتكثيف الجهود لزيادة توظيف مواطنين من الدول العربية خاصة على مستوى الوظائف العليا في صندوق النقد والبنك الدوليين. أخيراً، أعاد المجلس التأكيد على أهمية تضمين التقارير والإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، إشارة للدول العربية كمجموعة على حدة.